منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤتمر الدول الأطراف

الدورة الثانية
١ - ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

C-II/DG.10
1 December 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

بيان من المدير العام
أمام الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف

١- في كلمتي الافتتاحية أمام الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف، قدمت نظرة موجزة عن تصوري لولايتي كمدير عام للمنظمة. وبعد ما يقرب من مائتي يوم، وفي بداية الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف الآن قد يكون الوقت مناسبا لأن أقدم تقريرا عن التقدم في تحقيق هذا التصور. ولكن، اسمحوا لي أولا أن أبدي ملاحظة مهمة أو ملاحظتين.

٢- إن اتفاقيتنا هي أول معاهدة متعددة الأطراف تتميز بأنها في آن واحد شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق. فهي شاملة لأنها تهدف إلى القضاء على طائفة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل ضمن أطر زمنية واضحة ومحددة سلفا. وهي غير تمييزية لأن جميع الدول الأطراف في الاتفاقية تعهدت بدون استثناء بألا تشترك في أية أنشطة متصلة بالأسلحة الكيميائية. والاتفاقية قابلة للتحقق لأنها تنص على عمليات تفتيش في الموقع، تشمل التفتيش بالتحدي بعد مهلة قصيرة، من أجل استيضاح وحلّ أية مشاكل تتعلق بعدم الامتثال. وقد دلّت هذه الأيام المائتان الأولى على أن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف من هذا النوع يمكن، على عكس ما كان مظنونا، أن تكون فعالة. ومن الواضح الآن أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تُعتبر فتحا جديدا في تاريخ نزع السلاح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

٣- وسيكون النجاح في تنفيذ اتفاقيتنا مفتاحا أساسيا في التطوير والتعزيز المقبلين لنظام دولي أوسع بكثير يهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإيجاد الثقة في إمكان القضاء على هذه الأسلحة. ونحن، أي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نواجه تحديات غير مسبوقة في بداية تنفيذ هذه الاتفاقية. وليست هناك وكالة دولية أخرى من هذا النوع أنشئت ولديها مثل هذه

الولاية الواسعة. وصلب هذه الاتفاقية هو النظام الفريد الذي جاء فيها للتحقق من الامتثال لأحكامها. وسيكون أساس نجاح الاتفاقية هو نجاح نظام التحقق هذا. ويسعدني أن أبلغكم أن تقدما كبيرا قد تحقق في هذا المجال في المائتي يوم الأولى من عملنا.

٤- وأثناء المرحلة التحضيرية كان المفترض، من أجل الميزانية والتخطيط، أن ثلاث دول فقط هي الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة أخرى غير مسماة، ستعلن عن حيازتها أسلحة كيميائية. ولكن الواقع أن ثماني دول قد أعلنت بالفعل إما عن حيازتها لأسلحة كيميائية أو عن وجود قدرة إنتاج سابقة يجري تدميرها الآن. ولا تتضمن هذه القائمة الاتحاد الروسي الذي سينضم إلينا رسميا قبل نهاية هذا الأسبوع. وعلى ذلك، بدأت الآن تظهر صورة أوضح عن كميات ومواقع أنشطة الأسلحة الكيميائية، السابقة أو الحاضرة، في العالم كله - وهذه الخطوة ضرورية في التقدم نحو القضاء في نهاية الأمر على هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل.

٥- كذلك، كان هناك تقدم كبير فيما يتعلق بالأساس الثاني من نظام التحقق في الاتفاقية - أي عمليات التفتيش في الموقع. فقد بدأت أولى عمليات التفتيش من جانب المنظمة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أي بعد أكثر بقليل من شهر واحد من تاريخ نفاذ الاتفاقية. وجرت هذه العملية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية في مرفق كان يعمل في تدمير الأسلحة الكيميائية من مخزونات الولايات المتحدة حين بدأ نفاذ الاتفاقية. وحتى يوم الجمعة الماضي كانت قد جرت ١١٥ عملية تفتيش أولي وزيارات أولية في أراضي ٢١ دولة عضوا. وبطبيعة الحال، تركّزت عمليات التفتيش هذه في المقام الأول على المرافق المتصلة بالأسلحة الكيميائية وعلى مرافق إنتاج مواد الجدول ١، حيث أن الاتفاقية تتطلب الانتهاء من عمليات التفتيش الأولي على مرافق هذا النوع خلال ستة أشهر من بدء نفاذها. وأستطيع أن أؤكد لكم أن هذا مطلب عسير للغاية، ولكن يسرّني أن أقول إننا استطعنا أن نبلغ الهدف بدرجة كبيرة. يُضاف إلى هذا إقامة رصد مستمرّ لعمليات تدمير الأسلحة الكيميائية في ثلاثة مرافق تدمير في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن التفتيش على مرافق الجدول ٢ بدأ منذ فترة قصيرة، وستستمرّ وتيرة عمليات التفتيش على هذه المرافق في التزايد خلال عام ١٩٩٨. وقبل نهاية ١٩٩٧ ستكون قد استكملت عمليات تفتيش تجاوز في مجموعها ١٢٠ عملية.

٦- وفي كلمتي الافتتاحية أمام الدورة الأولى للمؤتمر، أكدّت أهمية إقامة العلاقات واستمرارها مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز الحوار وتبادل الأفكار المثمر عن أفضل طريقة لتحقيق أغراضنا المشتركة، مع ضم دول أخرى إلى هذه العملية، سواء كانت دولا موقعة أو غير موقعة. وقد استقبلت في لاهاي عددا من كبار المسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء،

وفي الدول الموقعة التي لم تكن قد أودعت صكوك تصديقها وقت استقبال هؤلاء المسؤولين. وفي أيلول/سبتمبر زرت الاتحاد الروسي وأوكرانيا لمناقشة عملية التصديق في هذين البلدين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ألقيت بيانا في الدورة ٤١ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر زرت رومانيا زيارة رسمية وانتهزت الفرصة أيضا للحديث أمام لجنتين من لجان جمعية شمال الأطلسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر كذلك زرت مقر الأمم المتحدة في نيويورك حيث تحدثت أمام اللجنة الأولى وتقابلت مع رئيس الجمعية العامة وزير خارجية أوكرانيا، معالي السيد جينادي أودوفينكو، ومع الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان. وأثناء إقامتي في نيويورك تقابلت أيضا مع ممثلي أكثر من أربعين بلدا تستعدّ للتصديق على اتفاقيتنا أو الانضمام إليها. وأخيرا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، زرت الهند في زيارة رسمية وأجريت مناقشات مع كبار المسؤولين الحكوميين عن القضايا المتصلة بتنفيذ الاتفاقية في ذلك البلد. كما أنني قمت بزيارة قصيرة بناء على دعوة من حكومة الهند إلى أحد مرافقها المعلنة.

٧- وقد أقنعتني تجربتي منذ بياني أمام الدورة الأولى للمؤتمر بأن هناك أهمية خاصة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني. فمتطلبات الإعلانات التي تقدمها الدول الأطراف معقدة جدّا، ولهذا واجهت بعض الدول صعوبة في تجميع المعلومات المطلوبة. ونتيجة لتضافر جهود الدول الأطراف والأمانة، أمكن تحقيق بعض التقدم ويسير الموقف في تحسن بطيء فيما يتعلق بالامتثال الوطني لجميع أحكام الاتفاقية. وحتى الأسبوع الماضي كانت الإعلانات الأولية قد وصلت من ٧٠ دولة من أصل ١٠١ دولة طرف كانت إعلاناتها واجبة التقديم. ولكن يلاحظ أن معنى ذلك أن ٣١ دولة طرفا مازال عليها أن تقدم إعلاناتها الأولية. كما أن عددا من الإعلانات الأولية التي قُدمت ليست كاملة بأي حال. وإذا استمرّت حالة "عدم الامتثال الفني" بهذا المستوى في ١٩٩٨، فقد يؤدي ذلك إلى انعكاسات خطيرة على نجاح تنفيذ الاتفاقية. فمثلا، قد يصبح تطبيق نظام تفتيش منصف ومتوازن أمرا صعبا، إن لم يكن مستحيلا، وخصوصا فيما يتعلق بالإعلانات بموجب المادة السادسة. وعدم وجود إعلان، أو وجود إعلان غير كامل، يمكن أن يعجل بإجراء تفتيش بالتحدي في الدولة الطرف المعنية، مع كل ما قد يتشعّب عن ذلك من مسائل. وفي خصوص هذه النقطة الأخيرة، ربما ترغب الدول الأطراف في أن تنظر إذا كان من المقبول من دولة طرف هي نفسها في حالة عدم امتثال أن تتحدى دولة طرفا أخرى بسبب عدم امتثالها. ومن أجل تفادي هذه التعقيدات، أرجو أن أحثّ الدول الأطراف مرة أخرى على أن تبذل قصارى جهدها في مواجهة التزامها بتقديم الإعلانات وغيرها من الإخطارات المطلوبة بموجب الاتفاقية على أن تكون كاملة لا نقص فيها. ولما كانت هذه تجربة جديدة بالنسبة للجميع، فقد يكون من الطبيعي السماح ببعض الوقت

الإضافي للدول الأطراف لإعداد إعلاناتها وتقديمها. وعلى كل حال، فينبغي في نهاية الأمر أن يكون هناك حدّ لذلك، وينبغي رسم حدود التسامح على المستوى السياسي، إذا كان لنا أن نحترم نص الاتفاقية وروحها. وأنا أهيب بكم، أنتم الدول الأطراف في الاتفاقية المجتمعة هنا، أن تولوا مزيدا من التفكير لهذه القضية الحساسة الشديدة التعقيد.

٨- وإذا كان نظام التحقق هو لبّ عمل المنظمة فإن هناك مهام أخرى على درجة كبيرة من الدقة يجب أداؤها، ومنها تنفيذ المادة الحادية عشرة من الاتفاقية. فهذه المادة تقيم التوازن الضروري بين التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار من جانب، وحرية التجارة والتعاون للأغراض السلمية من جانب آخر. وفي رأيي أن جزءا أساسيا من ولايتي هو تقديم المساعدة من الأمانة بكل الطرق الممكنة لضمان الحفاظ على هذا التوازن الدقيق كلما تقدمنا في تنفيذ الاتفاقية.

٩- وأثناء هذه الفترة الأولية خطونا عدة خطوات نحو تقوية شعبة التعاون الدولي والمساعدة التي أصبحت تعمل بهمّة الآن برئاسة مديرها لتطوير مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تعزيز التعاون التقني والمساعدة بين الدول الأطراف. فإلى جانب إدارة دورتين تدريبيتين للهيئات الوطنية، واحدة في زمبابوي وواحدة في هولندا، بدأت عدة برامج تعاون دولية منذ نفاذ الاتفاقية. ولا شكّ أن الأمر سيحتاج إلى بعض الوقت قبل أن تؤتي هذه البرامج ثمارها. ولكن بعضها بدأ يفيد الدول الأطراف بالفعل، مثل برنامج تسهيل الاشتراك في الاجتماعات الدولية في مجالات الكيمياء والتكنولوجيا الكيميائية. كذلك وصلت عدة طلبات بشأن برنامج تسهيل نقل معدات المختبرات الزائدة والصالحة للعمل إلى المختبرات التي تنقصها الموارد في البلدان النامية. وقد استطاعت الأمانة رصد بعض مبالغ أولية لأول برنامج من سلسلة برامج لدعم تحسين الكفاءة الفنية لدى مختبرات التحليل الكيميائي الوطنية. وقد أعرب عدد من المؤسسات عن اهتمامه ببرنامج التخصص في شعبة التعاون الدولي والمساعدة، وبدا هذا الاهتمام أساسا في صورة طلبات، وتسعى الأمانة هنا أيضا بهمّة للحصول على عروض تتوافق مع هذه الطلبات. يُضاف إلى هذا افتتاح موقع ويب لنقل التكنولوجيا الكيميائية. وقد أنشئت قاعدة بيانات ببليوغرافية تضم الآن معلومات من الوثائق التي كانت الأمانة قد حصلت عليها عن طريق الهبة أو بأي طريق آخر. وأودّ عند هذه النقطة أن أنتهز الفرصة لتذكير الدول الأعضاء بأننا نرحب على الدوام بأي مواد إضافية لبنك بيانات الوقاية.

١٠- وأما خدمة المعلومات التي أنشئت بصفة تجريبية بموجب المادة الحادية عشرة فقد بدأت تحظى بالاهتمام الذي تستحقه وخصوصا من الصناعة الكيميائية في الدول الأعضاء النامية. ومرة أخرى، أودّ أن أشجع على تزويد الأمانة بعناوين شركات الصناعة الكيميائية ومختبرات

البحوث التي يمكن أن تستفيد من ذلك، حتى نستطيع إبلاغ الصناعة الكيميائية مباشرة بالفوائد التي يمكن جنيها من خدمة المعلومات المذكورة.

١١- ومن الواضح أنه كانت هناك تحديات في هذه الأيام المائتين الأولى. وقد بدأت كلمتي الافتتاحية قائلا أنني أعتزم أن أؤدي ولايتي بمثابرة وشفافية وانفتاح عقلي. وأعتقد أنني فعلت ذلك وأنكم ستوافقونني. ومن أهم أهدافي إيجاد ثقافة الشفافية في عمل المنظمة. ومن الصحيح أن الاتفاقية نفسها تتطلب حماية المعلومات السرية، ومن الصحيح أيضا أن هذا التأكيد هو الذي جعل قبول نظام التحقق التدخلي أمرا ممكنا منذ البداية. ولكن الحفاظ على المعلومات السرية في الصناعة الكيميائية يجب أن يكون متوازنا مع ضرورة الانفتاح والشفافية بقدر الإمكان في أنشطة المجال العسكري. ولهذا، فإنني أحثّ الجميع على السعي إلى التغلب على الإحجام التقليدي الذي نما في السنوات الأخيرة في خصوص المسائل المتصلة بالأسلحة الكيميائية، والعمل بدلا من ذلك على إيجاد ثقافة منفتحة في هذه القضية، لا في مواجهة المنظمة وحدها فحسب، بل أيضا في مواجهة العالم الخارجي بأكمله. وهذه خطوة ضرورية على طريق تأسيس مصداقيتنا كجهاز قادر على الوصول إلى عالم خال من تهديد الأسلحة الكيميائية. إن علينا واجب إعلان المجتمع الدولي بأنشطة المنظمة وبالتقدم نحو التعرف على الأسلحة الكيميائية والمرافق المتصلة بها، ونحو تدميرها. وولايتنا، في نهاية الأمر، هي حماية المعلومات السرية وليس تأبيد السرية. وعلى كل حال، فهناك بعض التقدم في هذا المجال. فالأغلبية العظمى من الدول الأطراف التي كانت قد قدمت إعلاناتها الأولية وافقت على الإفراج عن بعض المعلومات عن إعلاناتها. وإذا كانت بعض هذه الدول قد اتخذت هذا القرار الشجاع رغم تصوّرها وجود تهديدات أمنية كبيرة في مجالها الإقليمي، فإن ذلك يبرز رؤيتها المحمودة طويلة الأجل بأن ضرب المثل والعمل العالمي بمعنى الكلمة هما وحدهما اللذان يسمحان للاتفاقية ببلوغ هدفها النهائي وهو العالمية الكاملة. وأملي أن تستمرّ الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى هذا الرأي في إعادة النظر في موقفها من هذه القضية. فالمفروض في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تولّد الشفافية والثقة. ولهذا، ينبغي أن ننظر إلى ما يجاوز نطاق تطبيقها في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن نفهمها ونستخدمها كأداة سياسية قوية لبناء الثّقة في المناطق الحساسة من العالم. ومن شأن قوة حركة الاتفاقية أن تضمن بناء الثقة في فعاليتها وأن تضمن في الوقت نفسه مزيدا من تطويرها وتعزيزها كلما انضمت دول أخرى إلى نظام الاتفاقية.

١٢- وهناك تحدّ آخر هو تعزيز عالمية الاتفاقية. وأعتقد أن هناك تقدما حثيثا في هذا المجال. فعند بدء نفاذ الاتفاقية كانت الدول الأطراف ٨٧ دولة. وبنهاية هذا الأسبوع سيرتفع العدد إلى

١٠٥. وهناك ٦٣ دولة أخرى موقعة على الاتفاقية. كما أن جميع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ستكون دولا أطرافا يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والاتفاقية الآن تضمّ الأغلبية الساحقة من الصناعة الكيميائية في العالم. وللأسف هناك بعض دول مهمة لا تزال خارج نطاق الاتفاقية، وخصوصا من اتحاد الدول المستقلة - ومنها أوكرانيا وكازاخستان - ومن الشرق الأوسط وإفريقيا وبعض أنحاء آسيا. وعضوية بعض الدول، مثل مصر وإسرائيل ولبنان والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان، ضرورية إذا أريد للاتفاقية أن تبلغ أهدافها، وأملي أن يكون في انضمام الأردن إلى الاتفاقية في الفترة الأخيرة ما يحثّ الدول المذكورة في هذا الإقليم على إعادة النظر في موقفها من هذه المعاهدة. وأملي بوجه خاص أن تخطو إسرائيل، التي لعبت دورا نشيطا بارزا في عمل اللجنة التحضيرية، الخطوة الأخيرة الصغيرة اللازمة للانضمام إلى الجمع. كما أن مصر من البلدان التي عليها دور أساسي تؤديه في هذا المجال. وأنا على ثقة من أن مساهمة هذا البلد في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي مفاوضات نزع السلاح خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، ستكون هي العامل المحدد في قراره النهائي بشأن اتفاقيتنا وهو قرار أرجو أن يكون وشيكا. وأما في جنوب شرق آسيا، فإن غياب بلدان مهمة مثل إندونيسيا وماليزيا، وميانمار، وتايلند، وفييت نام، مازال يحول بيننا وبين بلوغ هدفنا العالمي. يُضاف إلى هذا أن انضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سيكون دافعا كبيرا للأمن الإقليمي في شمال آسيا. ولعل الدول الأعضاء في هذه الأقاليم تنظر فيما إذا كان هناك عمل تستطيع أن تؤديه لتشجيع الدول غير الأطراف في أقاليمها على الانضمام إلينا في جهودنا لبلوغ هدفنا. كما أنني أيضا أحثّ زملائي من أمريكا اللاتينية على زيادة جهودهم لضمان تحقيق العالمية في إقليمهم. وقد علمت من قليل بتطور جديد هو أن فنزويلا أوشكت أن تصدق على الاتفاقية، ولذلك فالمأمول أن يرتفع مجموع عدد الدول الأعضاء إلى ١٠٦ قبل اختتام هذه الدورة. وأخيرا، هناك مشكلة إفريقيا التي تضم ٥٣ بلدا في المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة ولكن لم يصدق على الاتفاقية أو ينضم إليها إلا ٢١ بلدا منها فقط. وبذلك تكون عضوية هذا الإقليم في الاتفاقية هي الأقلّ. وانطباعي هنا على كل حال، هي أن المشكلة هي عدم تقدير أهمية الاتفاقية وليس الإحجام السياسي بشأن غرضها والقصد منها. وعلى هذا ستواصل الأمانة جهودها لمساعدة بلدان هذا الإقليم على التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية.

١٣- وأثناء زيارتي للجمعية العامة للأمم المتحدة، انتهزت الفرصة للتقابل على انفراد مع ممثلي أكثر من ٣٠ دولة موقعة وغير موقعة. وفي كل واحد من هذه الاجتماعات كنت أكرّر من جديد الأسباب التي توجب التصديق على الاتفاقية، أو الانضمام إليها إذا كانت الدول لم توقع عليها. وليس المقصود من هذا مجرد عالمية الاتفاقية بل أيضا إتاحة الفرصة لهذه الدول

للحصول على المزايا السياسية والاقتصادية من التصديق أو الانضمام. واتضح من هذه الاجتماعات أن كثيرا من تلك البلدان ليس على علم تام لا بالقيود التي ستنطبق بصورة متزايدة على الدول غير الأطراف في التجارة في بعض المواد الكيميائية ولا بالتحرر من نفس هذه القيود التجارية من جانب الدول الأطراف في الاتفاقية. ولهذا، فإنني أتّخذ الخطوات للتأكد من أن جميع هذه الدول غير الأطراف تعلم تمام العلم هذا البعد من أبعاد الاتفاقية. كما أنني وموظفي الأمانة سنواصل جهودنا للتأكيد على المزايا السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي يتيحها الانضمام إلى هذه الاتفاقية. ولهذا الغرض، عُقدت ندوة إقليمية عن التنفيذ الوطني للاتفاقية في ليبرفيل في غابون يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. أما هنا فقد، استمرّ العمل في مشروع بروكسيل، وقدم موظفو الأمانة معلومات تفصيلية للوفود الموجودة في بروكسيل عن التطورات الجارية هنا في لاهاي. وكلما تقدمنا نحو عالمية الاتفاقية سيقلّ تهديد الأسلحة الكيميائية بالتدريج، كما ستزيد القيود السياسية على استحداث هذه الأسلحة.

١٤- وأعود إلى مسألة السرية فأقول إنني مدرك تماما مسؤولياتي عن حماية المعلومات السرية المقدمة من الدول الأعضاء إلى أقصى حماية ممكنة. وخلال هذه الأيام المائتين الأولى، عملت أنا وموظفو الأمانة دون كلل لا لإقامة نظام السرية فحسب، بل أيضا لإيجاد ثقافة السرية في المنظمة بأكملها. وقد تم وضع إجراءات للسرية، وإعداد دليل للسرية ونشره، وتنظيم وتنفيذ دورات تدريبية على السرية. ويؤدي الموظفون المختصون تدريبا على هذا المجال في الوقت الحاضر، وهدفي أن يكونوا جميعا قد أتموا التدريب الأولي على الأقلّ بحلول نهاية العام. وهذا مجال يتطلب لاشك تدريبا مستمرا إذا أُريد الحفاظ على ثقافة السرية عندنا، وقد وضعنا الإجراءات لضمان ذلك. ويعمل مدير الإشراف الداخلي في الوقت الحاضر على وضع وتأسيس الإجراءات التي تسمح له بعمل تدقيق منتظم في أدائنا في مجال السرية. وأنا أتوقع أن تدخل هذه الإجراءات مرحلة التنفيذ بسرعة عام ١٩٩٨. كما أن لجنة السرية اجتمعت مرتين، وتقريرها موزع على الوفود. بيد أن تقرير لجنة السرية يتضمن بعض توصيات محددة تتطلب اهتماما كبيرا من الوفود قبل أن يقرر المؤتمر اعتمادها. وأنا أشير بوجه خاص إلى التوصيات الخاصة بتخزين المعلومات السرية خارج بيئة المنظمة.

١٥- وتعلم الدول الأعضاء أن خطة الأمانة كانت تقضي بتخزين وتجهيز جميع الإعلانات وما يتصل بها من وثائق تجهيزا إلكترونيا باستخدام نظام إدارة البيانات الإلكترونية. ولكن تبيّن أن الوقت اللازم لإقامة هذا النظام وتأكيده أمنيا أطول بكثير مما كان يتصوره مصمّمو النظام. والنتيجة أن الأمانة اضطرت إلى مناولة جميع هذه الوثائق المتصلة بالإعلانات في شكل مطبوع فقط. وتبين أن هذا عمل شاقّ للغاية اقتضى من كثير من موظفي الأمانة العمل

لساعات إضافية طويلة لضمان احترام الحدود الزمنية التي جاءت في الاتفاقية. وبفضل جهود الأمانة وتلك الدول الأعضاء التي قدمت خبراء للمنظمة بالمجان للمساعدة على حلّ مشاكل هذا النظام، أعتقد أن برنامج إقامة النظام عاد إلا مسيرته الطبيعية. وأملي، بعد فترة قصيرة من انتقالنا إلى مقرنا الدائم في شباط/فبراير ١٩٩٨، أن نتمكن من وضع النظام موضع الاستخدام وتخفيف عبء العمل الهائل المطلوب الآن في هذا المجال. كما أننا سنستطيع تقديم مزيد من المعلومات الإحصائية التي تطلبها الوفود بشأن الامتثال الشامل من جانب الدول الأعضاء.

١٦- وفي عدة اجتماعات من اجتماعات المجلس التنفيذي، أثرت مسألة مستوى التصنيف الذي تطبقه آحاد الدول الأعضاء على إعلاناتها وعلى تقارير التفتيش. ولا حاجة بي إلى الاعتذار إذا أثرت المسألة مرة أخرى أمام محفل أوسع هو مؤتمر الدول الأطراف. فالمغالاة في تصنيف الوثائق لا يفرض عبء عمل متزايد على الأمانة وعلى تلك الدول الأعضاء التي تستعمل حقّها في الاطلاع على هذه المعلومات فحسب، بل إنه أيضا وحتما يؤدي إلى تنزيل درجة مستويات التصنيف المختار. ولهذا، فإنني أحث الدول الأعضاء مرة أخرى على إعادة النظر في إعلاناتها وبقية الوثائق، مثل تقارير التفتيش وغيرها، لتنظر فيما إذا كان مستوى التصنيف لا يزال مناسبا. وحتى في هذه المواقف يكون من الممكن في بعض الحالات تجنب تصنيف وثيقة بأكملها على أنها "محمية" أو "عالية الحماية" بمجرد استبعاد المعلومات الحساسة ووضعها في مرفق مصنف، أو بمجرد عدم إدراج المعلومات والاكتفاء بالإشارة إلى موقعها الأصلي.

١٧- وترى الأمانة أن إدراج شروط أو أوصاف خاصة تتعلق بالامتثال للاتفاقية من جانب الدول الأطراف في إجراءاتها للتصديق ينطوي على احتمال تأخير تنفيذ أهدافنا تأخيرا كبيرا بل إنه يثير مشاكل تشغيلية رئيسية في منظمتنا وهناك مثال خاص على هذا هو أخذ عينات بواسطة أفرقة التفتيش لتحليلها في المختبرات المعينة خارج الدولة الطرف المعنية. وقد أشارت دول أطراف أخرى إلى الأمانة بالفعل بأنها قد تطبق قيودا مماثلة. وبذلك تصبح الأمانة في وضع لا تعلم فيه ما هو موقفها من قضية التحليل خارج الموقع، أي خارج البلد، ولا تعلم كيف تتصرف مع مشاكل مرتبطة بهذا الوضع مثل تعيين المختبرات ورصد أدائها بواسطة اختبار الكفاءة. ولهذا فإنني أنتظر توجيها من الدول الأعضاء يبين لي كيف أسير في هذه المسألة قبل أن أخطو خطوات جديدة فيها.

١٨- وهناك مسألة سياسية رئيسية أخرى هي استمرار عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن النص المقترح للاتفاق الثنائي بين المنظمة والأمم المتحدة. وعدم وجود صك

كهذا يمكن أن يسبب مشاكل في مجال تنفيذ الاتفاقية بصورة فعالة. ومن الجدير بالاهتمام التفكير فيما سيحدث، على سبيل المثال، لو كان هناك طلب لإجراء تحقيق في استخدام مزعوم في المستقبل القريب. وقد وقعت عمليات التحقيق هذه تقليديا ضمن اختصاص الأمين العام للأمم المتحدة. وفي حالة عدم وجود اتفاق ثنائي بين المنظمة والأمم والمتحدة، هل للدولة العضو في المنظمة التي تطلب هذا التحقيق أن تجد نفسها في المستقبل تستقبل فريقا تابعا للأمم المتحدة وفريقا تابعا للمنظمة في آن واحد معا؟ وإذا ما ضاعت فرصة حسم هذه المسألة خلال دورة المؤتمر هذه، سنواجه حتما سنة أخرى بدون اتفاق كهذا. وأرى أن هذا ليس تطورا ينبغي لمنظمة دولية رئيسية أن تحتمله.

١٩- وتدرك وفود عديدة أنني واجهت خلال الصيف مشكلة تدفق نقدي حادة أصبح من الضروري معها تأخير جميع النفقات باستثناء أكثرها ضرورة. ولحسن الحظ أن حدة هذه الحالة خفت في أيلول/سبتمبر عندما دفع عدد من كبار المشتركين جميع أنصبتهم المقررة لعام ١٩٩٧ أو جزءا منها. وتبين حالة الاعتمادات موزعة حسب البرامج وحسب وجوه الإنفاق الرئيسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أنه حتى بعد دفع الالتزامات المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين البالغة ١٤ مليون غيلدر هولندي عن شهري تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، سيبقى ٤٢ مليون غيلدر هولندي أو ما يقرب من ٤٨٪ من الميزانية متاحا نظريا. والمبلغ المتاح فعلا هو، بالطبع، أقل كثيرا من هذا المبلغ لأن عددا من الاشتراكات التي تعادل قيمتها ١٨٪ من الميزانية ١٩٩٧ مازالت مستحقة. وبينما جاء الكثير من هذا الإنفاق المنقوص نتيجة للقيود التي فرضت على الإنفاق خلال فصل الصيف الحار الطويل لمشكلة التدفق النقدي المذكورة أعلاه، فان وفورات كبيرة تحققت أيضا عن طريق اعتماد تدابير لتوفير الموارد مثل عمليات التفتيش التتابعي.

٢٠- أما وقد تحسنت حالة التدفق النقدي الآن تحسنا كبيرا، فان الأمانة تبذل قصارى جهدها لاستخدام الميزانية على نحو ملائم، وخاصة في مجالات شراء المعدات ذات الصلة بالتفتيش ونظم المعلومات والتوظيف لملء الشواغر الحالية. بيد أنه لابد من أن يكون في ميزانية عام ١٩٩٧ في النهاية رصيد غير منفق يتراوح بين ٢٧ مليون غيلدر هولندي و ٣٥ مليون غيلدر هولندي، اعتمادا على المعدل الفعلي للإنفاق خلال الشهرين الأخيرين وكذلك على التكاليف العامة للموظفين التي تنتج عن ملء حوالي ٦٠ وظيفة بصورة متأخرة، تشمل وظائف ١٥ مفتشا من مجموعة التدريب ألف والإرجاء الإلزامي لتعيين ١٠ مفتشين في مجموعة التدريب ألف من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨.

٢١- وقد قمت من أيار/مايو بتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن التقدم الذي يجرى إحرازه في إنشاء مبنى مقر المنظمة الجديد، وانتهز هذه الفرصة الآن مرة أخرى للتأكيد على أن مشروع المبنى لا يزال ضمن إطار الميزانية وأنه سينجز في الوقت المحدد قبل منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. بيد أن هناك، بدون شك، عددا من المهام المرتبطة بتجهيز المبنى والتي ستحتاج إلى بعض الوقت الإضافي لإتمامها. ويجرى الآن وضع الخطط لانتقال الأمانة إلى المبنى الجديد خلال فترة عشرة أيام تبدأ في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٨. وجدير بالملاحظة أنه بينما ستسعى الأمانة إلى مواصلة عملياتها العادية خلال فترة الانتقال، لا بد من أن يحدث بعض التعطيل في الخدمات. ولذلك ألتمس مساعدتكم لنا عن طريق إبقاء طلباتكم للحصول على دعم الأمانة في حدها الأدنى خلال هذه الفترة. وهناك مسألة أو مسالتان تتعلقان بإشغال المبنى الجديد لا تزالان بحاجة إلى حل. بيد أنني مازلت واثقا من أن هاتين المسألتين ستحلان بالدعم الكامل من البلد المضيف ومؤسسة المنظمة ومن أن الانتقال سيتم في التاريخ المخطط.

٢٢- وأستطيع الإفادة أيضا بأن فريق التصميم الداخلي التابع لمؤسسة كالمان وماكينل ووود قام خلال الأسبوع الماضي بالعمل مع سلطات مدينة إيبر في بلجيكا ومؤسسة المنظمة (نيابة عن البلد المضيف) على إعداد عروضه السخية المتعلقة بالعمل الفني للمبنى الجديد. وقد بلغني أنه تم خلال دورة مبكرة من دورات اللجنة التحضيرية التوصل إلى تفاهم يقضي بأن تحمل قاعة المجلس التنفيذي اسم "قاعة إيبر". وفي نيتي أن أفي بهذا التفاهم.

٢٣- وقد أبلغت أعضاء المجلس التنفيذي بنيتي القيام باستعراض لهيكل الموظفين المقترح للأمانة الفنية بغية كفالة أدائه للمهام الموكولة إليه على أكفأ وجه. ونتيجة لهذا الاستعراض الذي جرى بمساعدة مدير الإشراف الداخلي، قررت إجراء عدد من التغييرات في هيكل موظفي الأمانة الفنية. وفي رأيي ورأي مجلس الإدارة لدي أن هذه التغييرات تتمشى مع احتياجات المنظمة الجديدة وستساعد على زيادة فعاليتها. وأود أن أشدد على أنه عندما أدت هذه التغييرات إلى نقل موظفين، تم هذا النقل بالتشاور التام معهم ووفقا للنظام الأساسي المؤقت لموظفي المنظمة. وقد تجسدت هذه التغييرات في مشروع ميزانية عام ١٩٩٨ بغية تحقيق الشفافية حتى على الرغم من أنه لم تكن لها بصورة عامة أية آثار على الميزانية. وفي نيتي أن اطلب من مدير الإشراف الداخلي أن يواصل استعراض أداء الأمانة خلال عام ١٩٩٨. وتستمر الأمانة في التطور ومن الممكن، كلما تطورت أنماط عملنا، أن يبدو أن من الضروري إجراء تعديلات إضافية إذا أردنا تحقيق الهدف المتعلق بإيجاد أمانة ضامرة وكفؤة والذي تدعمه كل من الأمانة والدول الأعضاء في المنظمة.

٢٤- واسمحوا لي أن انتقل الآن إلى اكثر المسائل أهمية على الإطلاق في دورة المؤتمر هذه، ألا وهي مشروع ميزانية عام ١٩٩٨. والمشروع المعروض عليكم هذا الأسبوع هو نتاج استعراض دقيق أولي قمت به ومجلس الإدارة لمتطلباتنا المتوقعة لعام ١٩٩٨، تبعه استعراض شامل قام به المجلس التنفيذي. والميزانية المقترحة التي يبلغ مجموعها الإجمالي الحالي مبلغا متواضعا جداً قدره حوالي ١٣٢ مليون غيلدر هولندي، تقل كثيرا عن الرقم المسقط لعام كامل في الدورة الأولى للمؤتمر. بيد أن مشروع الميزانية هذا يتضمن مجالين يحتاجان إلى مزيد من المناقشة قبل أن يعتمده المؤتمر.

٢٥- وأول هذين المجالين هو مسألة مستوى الاسترداد الذي تتوقع الأمانة أن تتلقاه عن عمليات التفتيش التي تتم بموجب المادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية خلال عام ١٩٩٨. وعدم وجود اتفاق بشأن التكاليف التي يجب أن تتحملها الدول الأعضاء التي قدمت أو ستقدم إعلانات بموجب المادتين الرابعة والخامسة سيجعل من المستحيل على الأمانة أن تضع تقديرات واقعية لمستوى الاسترداد المحتمل خلال عام ١٩٩٨. ولذلك فان الدول الأعضاء تواجه خيارين: الأول هو الموافقة على ميزانية إجمالية ومن ثم خصم الاستردادات الفعلية التي يتم تلقيها خلال عام ١٩٩٨ من الميزانية الإجمالية لعام ١٩٩٨؛ والثاني هو الموافقة على رقم اسمي للاسترداد خلال عام ١٩٩٨ وتحديد الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء على أساس الميزانية الصافية بعد خصم هذا الرقم الاسمي. أما المشكلة في الخيار الأخير فهي أنه إذا تبين أن المستوى الفعلي للاستردادات التي يتم تلقيها كان أقل من الرقم الاسمي المقترح فأن من الممكن أن تبقى الأمانة بدون أموال كافية للوفاء بولاية التحقق الموكولة إليها. ولهذا السبب أوصي الدول الأعضاء بأن تنظر جديا في اعتماد ميزانية إجمالية لعام ١٩٩٨.

٢٦- والمسألة المعلقة الثانية هي مسألة المستوى الملائم الضروري من الموظفين داخل الأمانة لدعم عبء العمل الإضافي المتوقع والذي سينجم عن عدد من عمليات التصديق الهامة التي جرت بعد أن وضع المجلس التنفيذي مشروع الميزانية بصورة نهائية في دورته السابعة. وبينما رصد اعتماد في مشروع ميزانية عام ١٩٩٨ لتغطية مهام وتكاليف التفتيش المتوقعة إذا ما أصبح الاتحاد الروسي دولة طرفا في عام ١٩٩٨، لم يرصد مثل هذا الاعتماد لتغطية الزيادة الكبيرة المقابلة في عبء العمل داخل شعبتي التحقق والشؤون الإدارية. وستدرك الدول الأعضاء من تقاريري إلى المجلس التنفيذي أنه كان من الصعب فعليا على الأمانة أن تضطلع بعبء العمل الحالي المتعلق بالتحقق من الإعلانات بموجب المادتين الرابعة والخامسة. وتصديق الاتحاد الروسي، الذي أشار علنا إلى أنه حائز على ٤٠٠٠٠ طن من عوامل الأسلحة الكيميائية، أي اكثر من مجموع ما يوجد لدى الحائزين المعلنين الثلاثة

الآخرين معا، يعني أن عبء العمل في مجال إزالة الطابع العسكري الكيميائي والمجالات ذات الصلة في شعبه التحقق قد تضاعف فعليا. وسيكون من الضروري زيادة الموارد من الموظفين في هذا المجال، وكذلك في مجالات العمليات والصحة والسلامة، إذا أريد للأمانة أن تفي بالتزاماتها في الوقت المناسب.

٢٧- ولعل هذا الوقت مناسب أيضا لي كي أذكركم بالتفاهم الذي ذكره السفير بيتر فيت، رئيس الدورة الأولى للمؤتمر، في بيانه الختامي في الدورة الأولى. وهنا أقتبس منه ما يلي: "...كلما توسعت عضوية المنظمة، فان حجم وشكل بنية الأمانة الفنية قد يستدعي استعراضا إضافيا بغية كفالة تجسيدها بصورة ملائمة لاحتياجات المنظمة والتوازن المناسب بين الأقاليم المختلفة." ومن الواضح أنه سيكون من الضروري النظر في هذه المسألة بصورة إضافية قبل أن تكون الميزانية جاهزة لاعتمادها.

٢٨- وقبل أن اختم بياني، أود أن أتناول مسألة أخرى. فأنني بالاشتراك مع جميع الدول الأعضاء يسعدني كثيرا أن ارحب بالتصديق الذي تم مؤخرا على الاتفاقية من جانب جمهورية إيران الإسلامية والأردن ونيبال وباكستان والاتحاد الروسي. وكما أوضحت في عدد من الكلمات في هذا الخريف، فإنني واثق من أن المشاركة الكاملة في هذه الاتفاقية من جانب الاتحاد الروسي – العضو الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدولة التي يوجد لديها أكبر مخزون معلن من الأسلحة الكيميائية – هي شرط مسبق ضروري لنجاح الاتفاقية. وقد اتخذ الاتحاد الروسي الآن الخطوة الأخيرة في إيداع صك تصديقه وهو يواجه الآن المهمة الصعبة والعالية التكلفة المتعلقة بتدمير مخزونه الكبير من الأسلحة الكيميائية خلال الحدود الزمنية المنصوص عليها في الاتفاقية. وقد أعرب عدد من الدول الأعضاء في السابق عن أنه في حال انضمام الاتحاد الروسي إلى الاتفاقية ستنظر في مساعدته في هذه المهمة الشاقة. وتدمير هذه الأسلحة بسرعة وسلامة هو في مصلحتنا جميعا وقد سنحت الفرصة الآن للدول الأعضاء القادرة على تقديم عروض للمساعدة لكي تنظر جديا في ذلك، مؤكدة العروض التي سبق أن قدمت وموسعة عروض المساعدة هذه عندما يكون ذلك ممكنا.

٢٩- وفترة مئتي يوم هي فترة قصيرة جدا، ولكنني أعتقد بأنها كانت كافية لتبين أننا بدأنا بداية سليمة وأنه يمكن لاتفاقية متعددة الأطراف لنزع السلاح كاتفاقيتنا أن تنجح. وعلى أية حال، أي اتفاق آخر متعدد الأطراف لنزع السلاح ومنع الانتشار يمكنه أن يفخر بعضوية تضم، بعد ستة أشهر فقط من بدء نفاذها، دولا نذكر منها نذرا يسيرا فقط مثل استراليا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والصين وإيران والهند وباكستان والاتحاد الأوروبي. وهناك بالطبع صعوبات تنتظرنا وسيحتاج بعضها إلى حل في الأسبوع القادم. بيد أنني أعتقد اعتقادا

راسخا بأننا نستطيع من خلال التشاور وعلى أساس الالتزام السياسي المشترك لجميع الدول الأعضاء، أن تتوصل إلى توافق في الآراء ونسير قدما في مهمتنا المتعلقة بجعل هذا العالم عالما سيبقى خاليا من خطر الأسلحة الكيميائية إلى الأبد.

٣٠- أشكركم

- - - o - - -